

كلمة معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية  
في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"

سعادة رئيسة المؤتمر العام

سعادة السيد جيرد مولر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

أصحاب المعالي والسعادة .. السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أهنئ المدير العام وكافة أعضاء المنظمة بمناسبة الذكرى الـ 57 على تأسيس اليونيدو، كما أتقدم بالتهنئة لسعادة السفيرة الإيطالية ديبورا ليري على انتخابها رئيساً للدورة العشرين للمؤتمر العام، وبهذه المناسبة نجدد دعمنا الكامل وتعاوننا مع المنظمة من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

لقد عملت المملكة العربية السعودية من خلال عضويتها في اليونيدو بتعزيز العمل المشترك وزيادة مستوى التعاون حول القضايا التي تهم العالم مثل الطاقة المستدامة وإزالة الكربون في الصناعة وكذلك الاقتصاد الدائري، وعازمون على تطوير هذا التعاون في ظل الأهداف الطموحة التي تشتمل عليها رؤية السعودية 2030، والاستراتيجيات ذات العلاقة.

سعادة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

نعيش اليوم في المملكة العربية السعودية قصة تحول كبيرة وملهمة، المتجسدة في رؤية السعودية 2030، والتي تركز بشكل رئيسي على "التنوع الاقتصادي" والسير على طريق النهضة الشاملة، من خلال مسارين أولها تعظيم العائد الاقتصادي من القطاعات الحالية والموارد الطبيعية؛ كالنفط والغاز والصناعة والتجارة والخدمات اللوجستية، ثانيها التوسع في عدد من القطاعات الجديدة المهمة كالتعدين والسياحة والترفيه والرياضة، بهدف بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر.

ونتيجة لهذا التحول الكبير، تم تطوير العديد من البرامج والمبادرات لتحقيق هذه الأهداف، من أهمها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب" والذي يهدف الى تعظيم العائد الاقتصادي من قطاعات البرنامج كالصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية، والذي تفرع منه عدد من الاستراتيجيات الوطنية كالاستراتيجية الوطنية للصناعة والاستراتيجية الشاملة للتعدين، واستراتيجية التوطين واستراتيجية الصادرات، إضافة إلى وجود عدد من الاستراتيجيات الداعمة كاستراتيجية النقل والخدمات اللوجستية، وتطوير استراتيجية الطاقة مستقبلاً.

وعلى سبيل المثال حددت الاستراتيجية الوطنية للصناعة مجموعة من الأهداف لتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، ويشمل ذلك تطوير 12 قطاعاً صناعياً مستهدفاً، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، أولها المجموعة المرتبطة بالاحتياج المحلي والأمن الوطني مثل الأمن الغذائي والأمن الدوائي والأمن العسكري والمياه وغيرها، فيما تمثلت المجموعة الثانية في تعظيم الفائدة والعائد من المزايا النسبية في المملكة كالنفط والغاز والبتر وكيمويات والتعدين والموقع الجغرافي واستهداف عدد من الصناعات مثل البتر وكيمويات المتقدمة والمعادن ذات القيمة المضافة وتحويل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية، فيما تستهدف المجموعة الثالثة أن تكون المملكة متقدمة وسباقاً في الصناعات المتقدمة والمرتبطة بالمستقبل، كالطاقة المتجددة، والتقنيات الحيوية وصناعة السيارات الكهربائية، والصناعات المرتبطة بالطيران والفضاء.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة بحلول عام 2030 إلى وصول مجموع قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى 1.3 تريليون ريال، ومضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو 3 مرات ليصل إلى 895 مليار ريال، ومضاعفة قيمة الصادرات غير النفطية إلى 557 مليار ريال، بالإضافة لاستحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية في القطاع، ومضاعفة صادرات المملكة من المنتجات التقنية المتقدمة 6 مرات.

**سعادة الرئيس**

**أصحاب المعالي والسعادة،**

لقد حققت المملكة خلال فترة وجيزة جداً، نجاحات كبيرة في قطاع التعدين بدءاً باكتشاف ثروات طبيعية هائلة تقدر بنحو 5 تريليونات ريال، مثل الذهب والفضة والنحاس والزنك والفوسفات واليوكسيت والمعادن الصناعية الأخرى، مروراً بوضع خطاً استراتيجية لاستغلال هذه الثروات وإصدار نظام الاستثمار التعديني لتوفير بيئة استثمارية مناسبة للشركات التعدينية وتشجيع الاستثمار

في هذا المجال، وانتهاءً بتعزيز الشراكات الدولية من خلال عقد مؤتمر التعدين الدولي كل عام في مدينة الرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين، وهو حدث عالمي يجمع المهتمين من صناعة التعدين لمناقشة الاتجاهات الحالية ومعالجة المشاكل وتبادل المعلومات وبناء العلاقات، ويجسد مساهمة المملكة حول التحديات التي يواجهها العالم فيما يتعلق بتوفير المعادن لتحقيق مستهدفات الحياض الصفري والصناعات المتقدمة وأيضاً الحلول المرتبطة بتحديات سلاسل الإمداد.

وانطلاقاً من قناعة المملكة وقيادتها بأن الثروة الحقيقية تكمن في قدراتها البشرية وأنه لا يمكن خلق قطاع صناعي مستدام إلا بوجود بيئة محفزة للبحث والتطوير والابتكار، فقد عملت على تطوير وتنمية المواهب والكوادر البشرية، من خلال إطلاق سمو ولي العهد لبرنامج تنمية القدرات البشرية وهو أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030، والذي يهدف إلى تعزيز تنافسية القدرات البشرية الوطنية محلياً وعالمياً وتمكين المواطنين من التعلم والتطوير المستمر طوال حياتهم، كما أنشأت هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار بهدف أن تكون المملكة من رواد الابتكار في العالم، ولتعزيز ثقافة الابتكار وتطوير باحثين ومبتكرين ذوي مهارات عالية لتحويل النتائج البحثية لمنتجات صناعية ذات قيمة اقتصادية مضافة للمجتمع.

وقد نتج عن هذه الإصلاحات العديد من النجاحات على صعيد مؤشرات التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال، حيث حققت المملكة العربية السعودية المرتبة 17 عالمياً من أصل 64 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، لتصبح من الدول الـ 20 الأولى لأول مرة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، مدعومة بالأداء الاقتصادي والمالي القوي في عام 2022م، وتحسن تشريعات الأعمال، ما جعلها في المرتبة 3 بين دول مجموعة العشرين لأول مرة، متفوقة بذلك على دول متقدمة اقتصادياً في العالم وذلك وفق منهجية التقرير التي تغطي جوانب مختلفة للتنافسية.

كما أسهمت إصلاحات تمكين المرأة في تحقيق قفزات نوعية انعكست على عدد من المؤشرات المحلية والعالمية، ففي تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي تمثل المرأة اليوم نسبة 34% من القوة العاملة في السعودية. كما شهد القطاع الصناعي في المملكة ارتفاع مشاركة المرأة بنسبة 93% خلال الأعوام الثلاث الماضية، وذلك في ظل ما تحظى به المرأة من دعم وتمكين وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

سعادة الرئيس،،

أصحاب المعالي والسعادة،،

إن المملكة العربية السعودية ملتزمة بدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تحقيق أهدافها، وذلك إيماناً منا بأهميتها ومكانتها العالمية ودورها المحوري في دعم خطط التنمية الصناعية، وهو ما يتفق مع توجهات المملكة وطموحاتها الكبيرة في مجال التنمية الصناعية، وتأمين سلاسل الإمداد العالمية، وأن تكون شريكة لكثير من الدول في التصنيع والتصدير والنقل والخدمات اللوجستية.

ونحن، نتطلع في المملكة العربية السعودية إلى استضافة أعمال الدورة الـ21 لمؤتمر عام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في العام 2025، والذي يمثل حدثاً مهماً لتبادل الأفكار والنقاشات حول التغيرات في الصناعة خاصة الثورة الصناعية الرابعة والصناعات المتقدمة والأتمتة ونماذج العمل الجديدة والتحديات التي تواجه العالم في تحقيق الإستدامة وسلاسل الامداد العالمية، ورفع مستوى التعاون والمشاركة في صناعة قرارات المنظمة والسياسات الصناعية ودعم التنمية المستدامة بما يخدم الدول الأعضاء.

كما وستعمل المملكة على تسخير جميع الإمكانيات وبالتنسيق الوثيق مع المنظمة لتسهيل مشاركة كافة وفود الدول الأعضاء والعمل على استضافة مؤتمر عام ناجح وبمخرجات إيجابية تسهم في تعزيز الشراكات الدولية للدفع نحو تحقيق تنمية صناعية شاملة ومستدامة.

أيها الحضور الكرام،،،

لقد نجحت المملكة باستضافة كبرى الفعاليات والمعارض والمؤتمرات العالمية في مختلف المجالات، وتمكنت من تنظيم مؤتمرات وفعاليات أحدثت أثراً على الصعيدين المحلي والدولي كان آخرها القمم السعودية العربية والإسلامية والقمم السعودية الأفريقية، بالإضافة إلى إقامة نسخ متعددة من مبادرة مستقبل الاستثمار ومعرض الدفاع العالمي ومؤتمر التعدين الدولي وغيرها، وكان لتلك الفعاليات أثر كبير على الساحة الدولية وعززت من مكانة المملكة كوجهة مفضلة للفعاليات المهمة والاستثمارات العالمية.

وفي الختام، نرحب بكم لاكتشاف تنوع وجمال بلادنا، والاطلاع على ما تشهده المملكة من حراك كبير ومتسارع على كافة الأصعدة، حيث تعتبر المملكة واحدة من أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط، مدعومة بمدن حديثة ومزدهرة، ومشاريع سياحية عملاقة كنيوم والبحر الأحمر والدرعية والقدية، والتي تحظى بمناظر طبيعية خلابة ستجعل الزائر يتمتع بتجربة فريدة من نوعها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،